مصطلح المجاز عند البلاغيين
"دراسة تحليلية للمفاهيم المجازية"

أ: دحماني شيخ
باحث في كلية الآداب - جامعة سعيدة

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى كشف عن مسألة لغوية لها أهميتها وخطورتها في الدرس اللغوي والبلاغي على حد سواء، وذلك لم أثارته من خلاف بين العلماء قديما وحديثا، لأنها ومنذ ظهورها ارتبطت بتأويل النص القرآني، ومحاولة فهمه، وهذه المسألة هي المجاز، وقد حاولنا في هذا البحث تفكيك هذا المصطلح، ودراسة مفاهيمه التي تكون منها دراسة تحليلية، رصدنا فيها ظهور كل مفهوم ومدى توافقه مع خصوصية المصطلح، ومرجعية واضعيه الفكرية، ومدى قربه أو بعده من الدرس البياني في جانبه الفني والجمالي .

الكلمات المفتاحية : المجاز، الحقيقة ،الوضع،الاستعمال ،المفاهيم .

Résumé

Le but de cette recherche est de mettre au jour une question linguistique d'importance et de sérieux dans les leçons de linguistique et de rhétorique, ce qui n'a pas suscité de controverse parmi les savants depuis l'antiquité, car depuis son apparition, il est lié à l'interprétation du texte coranique et à sa tentative de compréhension. Ce terme et l'étude de ses concepts, qui constituent une étude analytique, ont permis d'observer l'émergence de chaque concept et sa compatibilité avec la spécificité de ce terme et la référence des penseurs intellectuels, ainsi que la proximité ou après la leçon graphique dans ses domaines artistique et esthétique.

Mots-clés: métaphore ; vérité ; situation ; usage ; concepts.

مصطلح المجاز عند البلاغيين

ا.دحماني شيخ

تمهيد:

إن المتأمل في ما ذكره العلماء في حَدّ الحقيقة والمجاز يجد أن هذا التعريف تضمن مفاهيم مركزية يقوم فهم المجاز عليها، فهي بمثابة البؤرة التي تتمركز فيها هذه المفاهيم، يقول الخطيب القزويني في حَدّ المجاز: "هو اللّفظ المستعمل في غير ما وضع لَهُ بالتحقيق في اصطلاح المخاطب مَعَ قرينة عدم إرادته".[1]ويقول صاحب "الطراز" في حَدّ المجاز: "المجاز ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب لعلاقة بين الأوّل والثاني" .[2] فقد تضمن هذا التعريف المفاهيم العامة التي يقوم عليها مصطلح المجاز فهي أصوله التي بدونها لا يسمى مجازًا وهي: الوضع والاستعمال والعلاقة والنقل والقرينة.والبحث في هذه المفاهيم يقودنا إلى فهم العلاقة القائمة بينها وبين البواعث التي دفعت العلماء إلى بحث المجاز وكذلك فهم مدى أصالة هذا المصطلح أم أنه مصطلح حدث ووجد لخدمة أغراض فكرية خارجة عن الدرس اللّغوي.

وغرضنا من هذا البحث هو الكشف عن تاريخ نشأة المجاز من خلال دراسة وتحليل مكوناته وما اشتمله من مفاهيم مركزية ومحاولة ربطها

- المفاهيم المجازية العامة :

1- الوضع: يرتبط مُصطلح الوضع بمسألة غاية في الصعوبة والتعقيد ألا وهي مسألة ابتداء اللّغة ومصدرها، وقد تحدث العلماء عن ابتداء الوضع وحاولوا تعيين الواضع. وهناك فرق كبير بين الوضع والواضع، أما ابتداء الوضع من حيث الزمن فلا أحد يستطيع أن يثبته قطعا، لأنه يتعلق بمسألة نشوء اللّغة ؛ أي وضع الألفاظ على مسمياتها. أما واضع اللّغة فقد اختلف العلماء في تعيينه على أربعة أقوال وهي:

1. واضع اللّغة هو اللّه سبحانه وتعالى، أي أن اللّغة توقيف وأن الله قد وضعها وعلّمها للناس وهذا قاله ابن فارس في كتابه "الصاحبي"، وقد نسبه الإمام السُبكي إلى الجمهور. وهو اختيار ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية.[3] ودليلهم قوله تعالى: "وعلّم آدم الأسماء كلها" (سورة البقرة: 31). "قال ابن عباس رضي الله عنهما: "هي هذه الأسماء التّي تعارف بها النّاس: إنسان ودواب وسماء وأرض وسهل وبَحْرٌ وخيل وحمار وما أشبه ذلك من الأمم وغيرها".[4]وهذا المذهب نسبه أيضا الفخر الرّازي في كتابه"المحصول" إلى أبي الحسن الأشعري،وابن فُورَك.[5] وقد ذكر العلماء ثلاث طرق لتعليم الناس اللّغات من الله تعالى:

أ. التعليم بالوحي: أي أن الله تعالى يُلهم العباد اللّغة وكيفية التكلم بها. وحجتهم أن الوحي هو المعتاد في تعليم الله تعالى، ويُعبّر عنه العلماء بالإلقاء في الروع، أي أن الله تعالى يلقي في روع العبد ويلهمه اللّغة والأسماء.

---

[1] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1999م ، ص: 243.

[2]يحي بن حمزة العلوي، الطراز، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 1، 1423هـ- 2002م ، ج 1، ص: 64.

[3] عبد المجيد جمعة، اختيارات ابن القيم الأصولية (جمعا ودراسة)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2005، ج 1، ص: 41.

وينظر: هادي فرحان الشجيري، الدراسات اللّغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001، ص: 254.

[4] ابن كثير تفسير القرآن العظيم، مكتبة الصّفا، القاهرة، ط1 ، 2004، ج 1، ص: 94.

[5] فخر الدين الرازي، المحصول في علوم أصول الفقه، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي محمد معّوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرّمة، ط 2، 1425هـ- 2004م ، ج 1، ص: 88.

وهذا ما اختاره الجلال المحلي في "شرح جمع الجوامع".[1]

ب. خلق الأصوات في بعض الأجسام.

ج. خلق العلم الضروري باللّغة في بعض العباد ثم يعلم البعض الآخر وهكذا.

2. اللّغة اصطلاحية: أي أن واضع اللّغة هم البشر لاحتياجهم إلى التواصل بينهم ثم يحصل هذا لبقية أفراد المجتمع بالإشارة والتلقين والتكرار وهذا مذهب جمهور المعتزلة كأبي هاشم الجبائي، وأتباعه.[2]وحُجتهم قول الله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ" (سورة إبراهيم: 4)، فهذا يقتضي تقدّم اللّغة على بعثة الرسول، فلو كانت اللّغة توقيفية، والتوقيف لا يحصل إلا بالبعثة لزم الدّوْرُ، وهو محال.وقد أجيب عن هذا الاحتجاج من المعتزلة بأنّ طرق التعليم من الله تعالى ليست مقتصرة على الوحي فقط.

3. أن بعض اللّغة توقيفيّ وبعضه اصطلاحيّ، وفيه قولان: منهم من قال: ابتداءُ اللّغات يقعُ بالاصطلاح، والباقي يحصل بالتوقيف، ومنهم من عكس الأمر، وقال: القَدْرُ الضّروريُّ الذي يقع به الاصطلاح توقيفيُّ، والباقي اصطلاحيّ، وهو قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني.[3]

4.أن الواضع يمكن أن يكون كل هذه الأقسام : فقد يكون التوفيق وقد يكون الاصطلاح وقد يكونان مَعًا أي أن هذه الأقسام كلها جائزة ولا يمكن القطع والجزم بواحد منها، وقد ذكر الفخر الرّازي أن هذا هو مذهب الجمهور والمحققين من العلماء.[4] فأنصار هذا الرأي يقولون بالتوقف في المسألة، أي أنّه لا يصح الجزم بواحد من الأقوال المتقدمة وقد ذهب إلى هذا القول: السبكي، والقاضي الباقلاني، والجويني إمام الحرمين والقشيري وغيرهم من العلماء، وقال الرّازي "وجب التوقف[5]، وقال الشوكاني: "وهذا هو الحق".[6]

ومما تقدم نخلص إلى أن العلماء حاولوا الحديث عن نشأة اللّغة وتحديد واضعها ولكنّهم متفقون على أنّ تحديد الوضع الأوّل مستحيل من الناحية التاريخية، ومع ذلك أطلق علماء البلاغة مصطلح الوضع الأوّل الذي ظهر مع نشوء اللّغة على "الحقيقة" وعَرَّفوها بأنّها: "اللّفظ الدّال على موضوعه الأصليّ".[7] فالوضع إذا أطلق نعني به الحقيقة. الحقيقة. ومن دون تحديد الوضع الأوّل لا نستطيع بحال التعّرف على الحقيقة التي هي مقابلة للمجاز، فالمجاز على هذا الاعتبار هو الوضع الثاني. فالمجاز متوقف على فهم الوضع الأوّل للألفاظ لأننا ما لم نحدّد الحقيقة فلا سبيل إلى تحديد المجاز، لأنه خروج باللّفظة عن الوضع الأوّل إلى وضع ثان مختلف. والمتأمل في ما سطره علماء البلاغة يَجِدُ أنّهم فصلوا بين الوضع الأوّل والاستعمال مع أنّهم يقرون باستحالة معرفة الوضع الأوّل، والثابت عندهم أن العرب استعملت هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني، وهذا الغموض في مسألة الوضع الأوّل جعل بعض العلماء يذهب إلى أن مصطلح المجاز فاسد وغير دقيق ويشتمل على كثير من التناقضات، وأن أصحاب المجاز بإقرارهم المجاز يدّعون

---

[1] جلال الدين المحلي، شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، ج 1، ص: 270.

[2] ينظر: فخر الدّين الرّازي، المحصول، مصدر سابق، ج 1، ص: 88.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص: 88.

[4] المصدر السابق، ج 1، ص: 89.

[5] فخر الدين الرازي، المحصول، مصدر سابق، ج 1، ص: 95.

[6] الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط 1، 1، 1421هـ-2000م ، ج 1، 103.

[7] ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، منشورات دار الرفاعي، الرياض، ط 2، 1983م صدر سابق، ج 1، ص: 131.

معرفة الوضع الأوّل مع إقرارهم أنّه يستحيل معرفته، وإنّما المعروف هو الاستعمال فقط. ولهذا يقول الإمام ابن تيمية: "وحينئذ فمن ادعى وضعا متقدّما على استعمال جميع الأجناس فقد قال ما لا علم لَهُ به".[1]وكذلك فإنّ فهم الوضع الأوّل على أنّه هو الحقيقة يجّرنا إلى القول بأن كل وضع حدث واستجد بعد الوضع الأوّل ليس حقيقة. وهذا يبطل كثيرا من الألفاظ التي نقلها القرآن الكريم إلى معان أخرى غير التي كانت عليها في الوضع اللّغوي عند العرب قبل الإسلام، كالصلاة والزكاة والحج وغيرها، فقد كانت لها قبل نزول القرآن معان أخرى فالصلاة مثلا: كانت عندهم موضوعة لمطلق الدعاء. فنقلها الإسلام إلى معنى القيام والركوع والسجود، وقد اعتبر هذا النقل وضعا ثانيا، فهل يقال أن الوضع الثاني لهذه الكلمات وصف غير حقيقي؟[2] هذا من جهة، ومن الجهة الثانية أن بعض الألفاظ قد نقلت عن ما كانت عليه في الوضع الأوّل وذلك لأن بعض الناس و"بحكم العرف الاجتماعي يضع للكلمة وضعا جديدًا بعد أن كانت موضوعة بإزاء معنى قديم، فلفظة "دابّة" كانت موضوعةً لكل ما يدبُّ ثم وظفها العرف الاجتماعي لكل ما يدبُّ من ذوات الأربع، ولفظة "قارورة" كانت موضوعة لكلِّ ما كان مَقَرًا للمائعات، فخصصها العرف الاجتماعي ببعض الآنية".[3]وهذا الأمر يقودنا إلى تساؤل خطير وهو: من أوّل من تكلّم بمفهوم الوضع؟ وكيف أجاب علماء البلاغة البلاغة عن من الألفاظ التي استجدت بعد الوضع الأوّل؟

وبعد القراءة والتتبع لما كتبه الأوائل يمكننا أن نعتبر الرُّماني[4] - وهو من علماء الكلام- هو أوّل من أدخل مفهوم الوضع إلى حقل الدراسة المجازية، إذ لا وجود لَهُ في كلام من تقدمه كالجاحظ وابن قتيبة، ولكن مفهوم الوضع شاع وانتشر في تعريفات المجاز بعد الإمام عبد القاهر الجرجاني بشكل كبير.وقد حاول بعض علماء البلاغة التخلص من فهم الوضع على أنه وضع لغوي فقط بل قالوا: أن الوضع لغويّ وشرعيّ وعرفيّ ، ورفض كثير من رجال البلاغة كالإمام عبد القاهر الجرجاني والسّكاكي والخطيب القزوييني والعلوي أن يفهموا الوضع اللّغويّ على الصورة العامة، لأن ذلك يخرج الحقائق الشرعية والعرفية ويبقي فقط الحقائق اللّغوية.[5]يقول عبد القاهر الجرجاني في حَدّ الحقيقة: الحقيقة: "كُلُّ كلمة أريد بها ما وقعت له في وَضْعِ واضع، وإن شئت قلت: في مواضعة وقوعا لا تستند فيه إلى غيره... وهذه عبارة تنتظم الوَضع الأوّل وما تأخّر عنه، كَلُغَةٍ تحدُث في قبيلة من العرب، أو في جميع العرب، أو في جميع النّاس مثلًا، أو تَحْدُث اليوم... وكُلِّ كلمة استؤنفِ لها على الجملة مواضعةٌ، أو ادُّعِيَ الاستئناف فيها".[6]ومع هذا الاحتراز الاحتراز الذي نجده عند علماء البلاغة الذي حاولوا من خلاله توسيع المفهوم ليشمل الوضع اللّغوي والعرفي والشرعي إلا أن الأمر المسلم به؛ وهو أنّه لا يمكن لأحد معرفة الوضع، ذلك أنّه متعلق بتاريخ الألفاظ، وهذا ما ارتكز عليه الذين أنكروا المجاز في اللّغة والقرآن الكريم وقالوا أن الفصل بين الوضع الأوّل والوضع الثاني غير معروف فكيف حكم علماء البلاغة بتقديم الحقيقة على المجاز؟ وهل يوجد دليل نستطيع من خلاله إثبات أسبقية الحقيقة على المجاز؟ فالجهل بالوضع اللّغوي الأوّل ينتج عنه عدم تمييز الحقيقة والمجاز، ويظهر هذا الأمر بكل وضوح عند حديث علماء البلاغة واللّغة وكذلك علماء أصول الفقه عن المشترك اللّفظي الذي عرفوه بأنّه: "اللّفظ الموضوع لحقيقتين

---

[1] ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، تحقيق: عامر الجزار، وأنوار الباز، دار الوفاء، الرياض، ط 1، 1997م، ، ج 7، ص: 65.

[2] ينظر : يحي بن حمزة العلوي اليمني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز مصدر سابق ، ج 1، ص: 35.

[3] مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، مصدر سابق، ص: 179، والعلوي، الطراز، مصدر سابق، ج 1، ص: 31.

[4] وقد ذكره في كتابه: النكت في إعجاز القرن، ضمن كتاب "ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف ،مصر ، بدون تاريخ ، ، ص: 79.

[5] مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، مصدر سابق، ص: 179 يتصرف.

[6] عبد القاهر الجرجاني، "أسرار البلاغة"، تحقيق: محمود محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، (1422هـ-1991م)، ، ص: 350.

مختلفتين أو أكثر وضعا أولا من حيث هما كذلك".[1] فقد وجد العلماء ألفاظا كثيرة يستعمل الواحد منها في معنيين مختلفين، ولما لم يترجّح عندهم الوضع الأول من الثاني في هذه الألفاظ أطلقوا عليها اسم المشترك.[2]ومما تقدم يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

- الوضع اللّغوي لا يمكن تحديده من الجهة التاريخية.
- الحقيقة تمثل الوضع اللّغوي الأوّل والمجاز هو الوضع الثاني.
- علماء البلاغة والأصول يقولون بأسبقية الحقيقة على المجاز[3]، مع إقرارهم بعدم إمكانية معرفة تاريخ الألفاظ ووضعها الأوّل وهذا ما عّده المنكرون للمجاز تناقضًا وتحكما لا دليل عليه.
- أن القول بالوضع الأول يستلزم "أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللّغة، ثم استعملوها بعد الوضع، وإنّما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني، فإن ادعى مدع أنّه يعلم وضعا يتقدم ذلك فهو مبطل".[4]

فمفهوم الوضع في الدرس المجازي بصفة خاصة والدرس اللّغوي عامة مفهوم معقّد وغير واضح ولا محدّد وهذا ما عجز عن تفسيره وفهمه علماء العربية. وهذا ما جعل بعض الباحثين يرى أنّه لا جدوى من الاشتغال به اليوم، والاكتفاء بتفسير الوضع الأوّل بأنه هو الوضع الحقيقي.[5] فالوضع مفهوم لم يكن معروفا عند الأوائل وإنّما ظهر في القرن الرّابع الهجري مع الرّماني (ت: 384) في رسالته في الإعجاز "النكت في إعجاز القرآن". وهو من المعتزلة.

2- الاستعمال:

يعتبر الاستعمال من أهم المفاهيم المكونة لحدّ الحقيقة والمجاز، فبالاستعمال والاستعمال فقط يُسَمّى اللّفظ حقيقة أو مجازًا ، أما قبل ذلك فهو مجرّد معنى غائب عن الوجود لم يحل في الذهن بعد ليس بحقيقة ولا مجاز".[6] فالألفاظ لا تصير إلى الحقيقة ولا إلى المجاز ما لم يشفع وضعها بالاستعمال، فلو جردناها عن الاستعمال تكون في حكم المعدومات أو المهمل الذي لا فائدة منه، وهذا ما أكّده علماء البلاغة والأصول يقول فخر الدين الرّازي: "واعلم أن اللّفظ في أوّل ما وضعه الواضع للمعنى، ليس بحقيقة فيه ولا مجاز، أما أنّه ليس حقيقة، فلأن شرط كونه حقيقة أن يكون مستعملا فيما وضعه الواضع بإزائه، وليس قبل الوضع وضعٌ آخر حتى يكون حقيقة، وأما أنّه مجاز فلأن شرط المجاز أن يكون منقولا عن مركزه الأصلي، وذلك في الوضع الأوّل محالٌ. فإذًا كُلُّ الألفاظ فإنّها في زمان وضعها لا تكون حقيقة ولا مجازًا.[7]ومفهوم الاستعمال لم يُذكر في كتب علماء البلاغة المتقدمين "كالجاحظ وابن

---

[1] فخر الدين الرّازي، المحصول، مصدر سابق، ج 1، ص: 134.

[2] مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، ، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط 1، 1434ه-2013م ، ص: 180.

[3] ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل، وعلي محمد اليحاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط4 ، ج 1، ص: 365

[4] ابن تيمية، الإيمان، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط 1، 1434ه-2013م ، ص: 86 بتصرف.

[5] ينظر: أمين الخولي، مشكلات حياتنا اللّغوية، دار المعرفة، بيروت بدون تاريخ ص: 45.

[6] سعيد النكر، المنهجية الأصولية والبحث البلاغي،عالم الكتب الحديث ،الأردن ،ط1،2012 ص: 97

[7] فخر الدين الرّازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دراسة وتحقيق: سعد سليمان حمودة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003 ، ص: 86، 87.

قتيبة" وقدامة بن جعفر والعسكري والآمدي، ولا عند عبد القاهر الجرجاني".[1] فلا نجد في كتبهم إشارة إلى هذا المفهوم، بل هو متأخر وعلى الأرجح أن فخر الدين الرّازي هو أول من وظف هذا المفهوم في كتبه[2]، وأخذه عنه العلماء الذين جاءوا بعده.وقد فصل علماء البلاغة والأصول في تعريفهم للمجاز بين مفهوم الوضع ومفهوم الاستعمال وهذا يضعنا أمام إشكال كبير لا نجد في كتبهم وأقوالهم إجابة شافية تزيل هذه التساؤلات منها: على أيّ أساس علمي تم فصل الوضع عن الاستعمال؟ مع تسليمهم بأنّ الوضع الأوّل مجهول ويستحيل معرفته، وهذا يجرنا إلى الجهل بالاستعمال للفظ بمعزل عن اللّفظ نفسه، كما يستحيل وضع لفظ بمعزل عن الاستعمال، لأنّ الواضع يضع اللّفظ ويُعينه للدلالة على معنى، وتصوّر وضع لفظ دون أن تكون حقيقة معناه ومسماه ماثلة في ذهن الواضع مستحيل مستحيل".[3] فالفصل بين الوضع الأوّل والاستعمال الأوّل لا أساس لَهُ ولا مستند من جهة العلم والدليل بل هو "فصل نظري، ليست لَهُ قيمة عمليّة أو علمية"[4]، والشيء الثابت الذي لا يختلف حوله علماء اللّغة هو أن العرب استعملوا الألفاظ الموجودة في العربية لمعان معروفة. وفي هذا السياق يؤكد ابن تيمية على رفض فكرة الفصل بين الوضع والاستعمال ويرجح أن هذا الفصل مجرد وهم لا حقيقة لَهُ في الواقع،و"إنّما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه من المعاني، فإن ادعى مدع أنّه يعلم وضعا تقدم ذلك، فهو مبطل فإنّ هذا لم ينقله أحد من النّاس".[5] إذا فالتفريق بين الوضع والاستعمال هو وهم لا وجود لَهُ إلا في أذهان اللّغويين وعلماء البلاغة وأنّه نشأ نتيجة "قبول اللّغويين بأنّ كثرة استعمال اللّفظ في معنى معين يُعَدّ بمثابة الاصطلاح الحقيقي[6]" وأن وأن أي خروج عن هذا الاستعمال ولو كان جزئيا فهو وضع واستعمال ثان وهو مجاز. وهذا الفرض يكون صحيحا لو أننا استطعنا الوصول إلى الواضع "لنسأله عن طريقته في الوضع".[7] أو عرفنا أنّه سمى هذا اللّفظ حقيقة وهذا اللفظ مجازا.ومع ما تقدم ذكره فإننا وإن استحال علينا معرفة الاستعمال المصاحب للوضع الأوّل فإنه لا يستحيل تحديد مطلق الاستعمال وهذا القدر متفق عليه بين المثبتين للمجاز والمنكرين له.

3- النقل والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي:

قد وضع علماء البلاغة شروطا أخرى بمقتضاها يُخرجون اللّفظ من الحقيقة إلى المجاز فبالإضافة إلى الوضع والاستعمال لابد من "أن يكون منقولا عن معنى وضع اللّفظ بإزائه"[8]وهذا يسمى "النقل"، وأن يكون ذلك النقل لمناسبة بينهما وعلاقة".[9]فإذا توفّر هذان الشَرْطان فإنّ اللّفظ يسمى مجازًا إن وجدت قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. فالمجاز هو عملية تستوجب عبورًا من وضع دلالي سابق وهو الحقيقة، إلى وضع دلالي جديد يسمى المجاز،

---

[1] مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، مصدر سابق، ص: 181.

[2] ينظر: فخر الدين الرّازي، المحصول، مصدر سابق، ج 1، ص: 158.ونهاية الإيجار في دراية الإعجاز، مصدر سابق، ص: 86، 87.

[3] عبد العظيم المطعني، المجاز في اللّغة والقرآن بين الإجازة والمنع، مكتبة وهبة، ط 3، (1435هـ- 2014م ، القسم الثاني، ص: 107.

[4] مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص: 183.

[5] ابن تيمية، الايمان، مصدر سابق، ص: 66.

[6] عالم سبيط النيلي، الحل القصدي للغة في مواجهة الاعتباطية، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط 1، 1427هـ- 2007م، ص: 37، 38.**تنبيه**: عالم سبيط النيلي هو مفكر شيعي لَهُ كتب يَسُبُ فيها أبو بكر وعمر منها كتاب: "الشهاب الثاقب الوجه الآخر للشيخين" ونقلنا عنه لا يعني أن كل ما في كتابه مقبول.

[7] المرجع السابق ، ص: 69.

[8] فخر الدين الرّازي، نهاية الإيجار في دراية الإعجاز، مصدر سابق، ص: 78.

[9] المصدر نفسه، ص: 78.

مصطلح المجاز عند البلاغيين

ا.دحماني شيخ

لكن بشرط وجود علاقة تجمع بين المعنى السابق والمعنى الجديد. وقد أشار علماء البلاغة إلى مفهومي النقل والعلاقة عند حديثهم عن المجاز، كالإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه "أسرار البلاغة"، وقد سمى العلاقة بالملاحظة إذ يقول في حَدّ المجاز: "كُلُّ كلمة جُزْتَ بها ما وقعت لَهُ في وَضْعِ الواضع إلى ما لم تُوضع لَهُ، من غير أن تَسْتأنف فِيها وضعًا، لملاحظةٍ بين ما تُجوّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعَتْ لَهُ في وضع واضعها، فهي "مجاز"".[1]فقوله: "جُزْتَ بها ما وقعت لَهُ" هو نقل اللّفظ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي وقوله: "لملاحظةٍ بين ما تُجوّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعَتْ لَهُ في وضع واضعها". أي وجود علاقة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه. "وهذه العلاقة هي التي يكون بها الانتقال من الملزوم إلى اللازم وعليه مَبْنَى المَجَاز".[2]وهذه العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجاز تضمن تضمن الاتصال والترابط الوثيق بين المعنى الذي استعمل فيه اللّفظ بالمعنى الموضوع لَهُ وَضْعًا مجازيًا.فالعلاقة هي القناة التي تربط وتجمع بين الحقيقة والمجاز، وتجعلنا نعبر من ضفة الحقيقة إلى ضفة المجاز وهي ضرورية "بل لابُدَّ مَعَ وجودها أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها، وتكون هي السبب في الاستعمال".[3]

وكماهو مقرر في مبحث المجاز اللغوي، أن علماء البلاغة جعلوه قسمين استعارة ومجاز مرسل، وهذا الفصل بين الاستعارة والمجاز المرسل كان على أساس العلاقة بين المعنى المستعار عنه والمعنى المستعار لَهُ، فإذا كانت العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي علاقة مشابهة فهي استعارة، وإن كانت العلاقة بينهما قائمة على غير المشابهة فهي مجاز مرسل أي أرسل وحُرّر من علاقة المشابهة.وعلى هذا الأساس فالعلاقة هي "المناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه، فهي بمثابة الصلة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه، فهي بمثابة الوصلة التي تربط بين الأوّل والثاني"[4]، أي بين الأصل والفرع. أما عن كيفية حدوث هذه العلاقة وتخصيصها بجهة معينة دون سائر العلاقات فهذا أَمْرٌ يصعب الإجابة عنه بوضوح تام ولكن يمكننا القول أن بعض هذه العلاقات المجازية نابع من تصوّر يقيمه المتكلم مع عالمه الخارجي الذي نشأ وترعرع فيه. وانطلاقا من هذه العلاقات الخارجية يحاول الرّبط بينها وبين الموضوعات التي يريد الحديث عنها، كربطه بين وضاءة وجمال البدر واستدارته وبين زَيدٍ من النّاس لمشابهته لَهُ في بعض خصائصه فيسميه أو العكس، فقد يسمي البدر شخصا، إذا فالعلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي بدرًا مستوحاة من الوسط الذي يعيش فيه المتكلّم، وهنا يَلْعَبُ شخص المتكلّم وما يصاحبه من أحاسيس ومشاعر دورًا كبيرًا في اختيار علاقة أو مجموعة من العلاقات التي تناسبه من عالمه الخارجي، وهذه العلاقة قد تكون علاقة المشابهة وقد تكون علاقة غير المشابهة وهي ما يسمى المجاز المرسل. وله علاقات كثيرة منها: السَّبية والمسببية والجزئية والكلية...وهناك قَيْدٌ مهم يتعلق بطبيعة العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي وهو مسألة الوضوح والقوة إذْ لابُدَّ أن تكون العلاقة ذات أساس منطقي مكين يقبلُهُ العقل ويحترمه[5]، بمعنى أن تكون "المناسبة قويّة وواضحة في المعنيين، لكي لا يوصف المجاز بالقبح والتنافر، لأن انعدام الحدود والنسب بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه يؤدي إلى الغموض والإبهام واللبس".[6] وهذا يهدم العلاقة التواصلية بين المتكلم والسامع، ويصرف ذهن السامع

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 352.

[2] محمد بدري عبد الجليل، المجاز وأثره في الدّرس اللّغوي، دار النهضة العربية ،بيروت ،1982 ص: 74، 75.

[3] مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، مصدر سابق، ص: 184 نقلا عن: شروح التلخيص، مواهب الفتاح، ج 4، ص: 35.

[4] علي محمّد علي سلمان، المجاز وقوانين اللّغة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 2010، ص: 171.

[5] جابر عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 3، 1992، ص: 140.

[6] علي محمد علي سليمان، المجاز وقوانين اللّغة، مرجع سابق، ص: 171.

عن المعنى المراد إلى معان غير مرادة تماما. فالنقل والعلاقة مفهومان مهمان في الدرس المجازي ومع ذلك لا يتم المجاز ولا يكتمل إلا بوجود شرط مهم وهو ما يسميه علماء البلاغة القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

ومما تقدم يظهر مدى الجهد الذي بذله علماء البلاغة في محاولة شرح وتفصيل مفهوم النقل والعلاقة والفصل بين ما تكون فيه العلاقة قائمة على المشابهة وهو الاستعارة، وما تكون العلاقة فيه مرسلة أي ليست قائمة على المشابهة وهو المجاز المرسل ، هو جهد مُضْني غير أن هذه المفاهيم تبقى تصورات ذهنية لا فائدة منها في الواقع اللّغوي.إنّ النقل والعلاقة يقومان على الوضع والاستعمال، أي نقل المعاني من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية بناء على علاقة تجمع بينهما، فالمجاز بهذه الصورة هو استعمال ثان للألفاظ يخرجها عن وضعها الأوّل إلى وضع جديد، وهذا التصوّر صحيح من الجهة العقلية، أما من جهة الواقع فإن الوضع الأوّل مجهول وغير محدّد بل مستحيل تحديده، وقل مثل ذلك في الاستعمال، فكيف يستطيع الجاهل بالوضع الأوّل معرفة النقل إلى الوضع الثاني، بالإضافة إلى أن مفهوم العلاقة مفهوم شامل ولا يَخُص المجاز وحده فكذلك التشبيه والكناية تحكمهما علاقة تجمع بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه.

4- القرينة المانعة:

يعتبر مفهوم القرينة من المفاهيم المجازية المتأخرة إذا ما قورن بالمفاهيم الأخرى: كالوضع والاستعمال والنقل والعلاقة، "ولعل السكاكي من الأوائل الذين تنبهوا إلى هذا المفهوم"[1] ونقله عنه من جاء بعده[2] إذ لا نجد لَهُ ذكرًا عند من سبق السكاكي. فالقرينة تعتبر من الركائز المهمة في البحث المجازي، فهي الفارق الأساس الذي يمّيز بين الحقيقة والمجاز، إذ لا معنى للحقيقة إلا كونها مستقلة بالإفادة دون القرينة، واللّفظ "الذي لا يفيدُ إلا مع القرينة هو مجاز.[3]والقرينة في اللّغة من"القَرَن" وهو: الحبل.[4]والقرينة: على وزن فَعِيلَة بمعنى مفعولة من الاقتران، وقد اقترن الشيئان وتقارنا، والقرين صاحبك الذي قارنك، وَقَارَنَ الشيءُ الشيءَ مقارنةً وقراناً: اقترن به وصاحبه.[5]ويقول أحمد بن فارس: "القاف والرّاء والنون أصْلان صحيحان: أحدهما يَدُلُ على جمع شيء إلى شيء، والآخر: شيءٌ يُنتأُ بقوة وشِدَّة".[6]فمفهوم القرينة في اللّغة يَدُلُ على جمع شيء إلى شيء.

أما في الاصطلاح: فيعرفها علماء البلاغة بأنّها: "هي الأمر الذّي يصرف الذهن عن المعنى الوضعي إلى الوضع المجازي".[7]فالقرينة دليل مساعد من جهة اللّغة أو العقل أو الحال، تكون وظيفته تحديد المراد، وإزالة الالتباس.[8] فوجود القرينة في الكلام يخرجه من الدلالة الحقيقية الأصليّة، ويدخله في دلالة ثانية هي الدلالة المجازية، فتدفع

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمّية، بيروت، لبنان، ط 1، 2000م، ص: 468.

[2] مثل: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المصدر السابق، ص: 243. وغيره

[3] الشوكاني، إرشاد الفحول، مصدر سابق، ج 1، ص: 141، طبعة دار الفاضلة.

[4] إسماعيل الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1407هـ- 1987م، مادة، قَرَنَ.

[5] ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 2، 1412هـ-1992م، مادة "قَرنَ".

[6] أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، اعتنى به: محمد مرعب، وفاطمة أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1422هـ- 2001م، مادة "قَرَنَ".

[7] بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، ابن حزم، ط 4، 1418هـ- 1977م، ص: 547.

[8] تيسير عباس محمد الشريف، القرينة في البلاغة العربية، دراسات بيانية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط 1، 1432هـ- 2011م، ص: 15.

القارئ أو السامع إلى ترك المألوف وتدخله "عالما مليئا بالدلالات الثانوية المجازية التّي يحتكم إليها السّياق".[1] فالبلاغيون عند إطلاقهم لمفهوم القرينة يعنون به ما يَذّكُرُهُ المُتَكَلّم لإخراج لفظ ما عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي.[2]

وهذا يشبه تماما معنى القرينة عند علماء الأصول فهي عندهم: "ما يُشير إلى درجة ثبوت النّص الشرعي، أو إلى المعنى المراد من ذلك النّص، من غير أن يكون مستقلا في ذلك المعنى".[3] فالقرينة عند علماء الأصول تعين على فهم النّص الشرعي، فوجود العلاقة الرّابطة بين المجاز والحقيقة غير كافية بل لابد من وجود قرينة مخصصة لَهُ. فمثلا إذا أطلقنا الأسد ينتقل منه إلى الشجاع، لكن لا يفهم منه الإنسان الشجاع إلا بقرينة مثل قولنا: في البيت أو في الحمام.[4]
الحمام.[4] وقسم علماء البلاغة القرينة إلى:

1. قرينة عقلية: نحو قوله تعالى: "واسأل القرية" (يوسف: 82)، فالعقل يُدْرك أن سؤال القرية لا يصح، فيفهم أن المراد أَهلها.[5]
2. قرينة عرفية: نحو "بنى الأمير المدينة"، فإن مشاركة الأمير في البناء، وإن كانت قد تحدث في الواقع، ولكن العرف السائد والمعروف عند النّاس أن الأمير أو الملك مثلا لا يباشر البناء وغيره بنفسه، فيعرف من هذا السياق أن المقصود بذلك أن الأمير أمر وطلب ذلك.[6]
3. قرينة لفظية: ومن أحسن ما جاء فيها قول الشاعر:

ومن عَجَبٍ أنّ الصوارمَ والقنا تَحِيضُ بأيدي القوم وهي ذكور
وأعجب من ذا أنّها في أكفهم تَأَجّج نارًا والأكف بحور

فلفظة: "الحيض" تستعمل في الدم الذي ينزل من رحم المرأة، وقد استعاره الشاعر هنا للصوارم والقنا، فشبّه الدماء التي تُسيلها سيوفهم من العَدو بدم الحيض الذي يسيل من أرحام النساء.[7]ويبدو أن مفهوم القرينة وُضِعَ عن قصد، فأصحابه أرادوا من خلاله دفع تهمة الكذب عن المجاز، ذلك أن "المفاهيم المجازية قد ارتبطت بالصدق والكذب، وأوّل ما اتهمت به الأساليب المجازية هو أنّها كذب لأنّها مخالفة للواقع، ولا شك أنّ هذا حكم خطير في مجتمع مُسّلِم يتعامل بالمثل لحد كبير، ولما كان الأمر كذلك فقد صار محتما على القائلين بالمجاز أن يتفادوا ضربَة هذه التهمة، وأن يتدرّعوا لها بالمجن، ومفهوم القرينة هو المجن الواقي، فالعبارة المجازية صدق بدليل القرينة المَانعة من إرادة المعنى الظاهري للعبارة، وإذن فالقرينة وسيلة لنفي صفة الكذب عن المجاز".[8]

---

[1] المرجع نفسه، ص: 15.

[2] ينظر: محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق: عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، ص: 206.

[3] مُحَمَّد الخِيمِي، القرينة عند الأصوليين وأثرها في القواعد الأصولية، مؤسسة الرسالة، ناشرون، دمشق، ط 1، 1431هـ- 2010م، ص: 20.

[4] ينظر : سعيد النكر، المنهجية الأصولية والبحث البلاغي، مرجع سابق، ص: 100، 101.

[5] ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص: 392، 416.

[6] ينظر: عبد الرّحمن حسن الميداني، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، ط 3، 1431هـ-2010م، ج 2، ص: 298.

[7] ينظر: العلوي، الطراز، مصدر سابق، ج 1، ص: 132.

[8] مهدي صالح السامرائي، تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، دار عمار، عمان، ط 1، 1428هـ- 2008م، ص: 125.

مصطلح المجاز عند البلاغيين

أ.دحماني شيخ

ومن هذا يتضح لَنَا جليا أن الدافع الذي جعل علماء البلاغة يدخلون مفهوم القرينة في حدود المجاز هو دافع خلقي، وبمعنى أوسع هو دافع دينيّ.فسبب الالتفات إلى هذا القيد هو الخوف من قول خصوم المجاز: "إنّ المجاز ضرب من الكذب، وأنه لا سبيل إلى دخوله في كلام اللّه وكلام رسوله".[1]وعلى الرّغم من هذه الاحترازات فإنّ مفهوم القرينة لم يسلم من الانتقادات، حاله حال المفاهيم المجازية الأخرى ومن هذه الانتقادات:

- أن القرينة مشتركة بين المجاز وغيره من المباحث البلاغة كالاستعارة.
- القرينة عامة في كل كلام بل لا يخلو منها الكلام إذ لا وجود للألفاظ دون القرائن والقيود.
- كل القرائن متساوية ولا يخلو منها الكلام، وليس منها ما يتولد منه مجاز على الإطلاق، فكل القرائن والقيود الكلام معها باق على حقيقته اللّغوية، ومن فرّق بين قرائن يبقى معها على حقيقته، وقرائن يصير معها الكلام مجازًا، فهو طالب مستحيل.[2]

وهذا النقد الموجه للمفاهيم المجازية جعلها مفاهيم لا يقابلها شيء في الواقع، بل هي مجرد تصوّرات معزولة عن حقيقة النّص المجازيّ، وهذا يؤكد الحقيقة التي ركز عليها خصوم المجاز، وهي ضرورة التخلص من البحث في الكلمات المفردة ووجوب العناية بالنظر إلى الكلام في سياقه التركيبي، فالسياق وحده هو الذي يعطي للكلمة دلالتها ومن خلاله نحدّد إن كانت عامة أم مقيدة.

وكذلك علماء البلاغة يجعلون دور القرينة هو "منع إرادة المعنى الحقيقي"[3] وهذا لا ينطبق على الواقع اللّغوي فكيف نستطيع فهم الأسلوب المجازي إذا لم يكن في أذهاننا المعنى الحقيقي؟ فعلماء البلاغة بهذا القيد يلغون دور الحقيقة مع قولهم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وهذا فيه تناقض كبير بل القرينة هي بمثابة الرّابط بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي وهذا يوافق تماما ما تفيده القرينة في اللّغة، وهذا يتّضِح من قولنا: فلان أَسَدٌ، فالمعنى الحقيقي يكون حاضرًا في ذهن المتكلّم والسامع على حَد سواء وهو أن الأسد حيوان مفترس وهو رمز للقوّة والشجاعة، والسامع يدرك أن فلانا ليس أسدًا وإِنَّما المتكلّم أراد أن يصف شجاعته وقوته والذّي ساعده على هذا الفهم هو وجود القرينة، فالقرينة لا تمنع إرادة المعنى الحقيقي بل تعين السامع والقارئ على الرّبط ذهنيا بين مقصود المتكلّم ودلالة المعنى الحقيقي الذي تقيده الكلمة في أصل وضعها اللّغوي هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهي تمنع القارئ من الوقوع في سوء الفهم وردّ الكلام ووصفه بالكذب، ومن هنا لا يكون المجاز مجرّد تلاعب بالكلام في فقرات اعتباطية بل هو "حركات ذهنية تَصِلُ بين المعاني، وتَعْقدُ بينها روابط وعلاقات فكرية تسمح للمعبّر الذكِيّ اللّماح بأن يستخدم العبارة التي تَدُلُّ في اصطلاح التخاطب على معنى من المعاني لِيَدُلَّ بها على معنى آخر، يُمْكِنُ أن يَفْهَمَهُ المُتَلَقِّي بالقرينة اللّفظية أو الحاليّة أو الفكرية البَحْت".[4]فالمعنى المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق هو المعنى الحقيقي، وإن احتاج المعنى إلى أن يقيد بالقرينة بحيث لا يفيد ما وضع لَهُ إلا بها فهو مجاز، فالقرينة تجعله يفيد معنى آخر يقبله الذهن ويرضى به.

- السياق وأثره في تحديد المعنى:

---

[1] ينظر:مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، مصدر سابق، ص: 189.

[2] عبد العظيم المطعني، المجاز في اللّغة والقرآن الكريم، مرجع سابق، ص: 129، 130.

[3] ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص: 243.

[4] عبد الرّحمن حسن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، مصدر سابق، ج 2، ص: 225.

مصطلح المجاز عند البلاغيين

أ.دحماني شيخ

لا يختلف العلماء المشتغلون بقضايا اللّغة أنّ للكلمة حالتان: حالة الإفراد وحالة التركيب، أو الكلمة والجملة، وتتميز الحالة الأولى : وهي الإفراد بأنّها تفيد العموم وهي حقيقة فيما وضعت لَهُ مثل لفظة: "عين" فالعين تعني العضو الباصر، ولكنها حال الإفراد لا تختص بعضو باصر بعينه بل تعم كل عين باصرة. أما الحالة الثانية : وهي الجملة أو التركيب وهنا يظهر جليا ضعف التصور الذي قامت عليه المفاهيم المجازية المتقدمة الذكر. وهو أن الكلمة إذا أدخلت في التركيب فإنها تعطينا معان مختلفة يفرضها السياق الذي جاءت فيه هذه الكلمة مثل كلمة: عين إذا أدخلت في تركيب فتقول: عين الإبرة، وعين الماء... وهذا يؤكد أن الكلام العربي لا يكون إلاّ مقيدًا بالسياق، وأنّه لا وجود للمعاني المفردة إلا في الأذهان. وأنّ الذي يُعيّن على فهمها هو السياق، وهو من مفرزات التركيب، فالتركيب يعطي للكلمة دلالات مختلفة من حين لآخر، وهذا ما أكّده ابن تيمية وأصرّ عليه.[1]

وإن ثبت هذا فإنّ كل المفاهيم التي بني عليها المجاز تذهب أدراج الرياح. ويبْقى للكلمة صورة واحدة وهي الحقيقة ولها وجهان: الإفراد والتركيب، وهذا رأي يدعمه التصور الحديث لدلالة الألفاظ وتطورها.[2]

فتصير الحقيقة نوعان: "حقيقة لغوية وضعية، وحقيقة تركيبية عقلية... بمعنى أن الحقيقة في التركيب لا ترتدّ إلى الوضع، وإنّما من التركيب صورة مركبة تنحلّ بتفسير العقل وتحليله إلى صورتين ونسبة، أي ورابط يربط بين الصورتين، فهي حقيقة بهذا المفهوم لا بالمفهوم الأوّل كما هو في الكلمة المفردة، ولا تحصل الحقيقة في التركيب إلا مع قصد المتكلم. وهذا ما قصده الفقهاء بقولهم: العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.[3] فالبحث عن معنى اللّفظ المفرد في سياق التركيب خطأ لأننا وضحنا أن الألفاظ ليس لها حقيقة واحدة ثابتة وهذا ما توهمه من وضع المجاز، لأنّه تصوّر أن المعنى الحقيقي هو ما تعطاه اللّفظة وهي مفردة، فلما وجدها في السياق وقد حملت دلالة جديدة ظن أن هذه المعاني ليست حقيقية في هذه الألفاظ ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي: فلفظتي "الذوق" و"اللّباس" هي حقيقة في الذوق بالفم، واللّباس بما يلبس على البدن. ولكنّها جاءت في قوله تعالى: "فأذاقها الله لباس الجوع والخوف" (النحل: 112) فظنّها القائلون بالمجاز جاءت على غير الحقيقة التي كانت عليها في المفرد.[4]وهذا التصور خاطئ، إذ ليس من الصواب البحث عن معنى الكلمة المفردة في سياق التركيب فالذوق يستعمل في كل ما يَحَسُ به ويجد ألمه أو لذته، وليس خاصا بالطعام والفم فقط. يجب أن تعرف أن المعنى المفرد قد اعتراه شيء من التغيير بمُجَرّد دخوله السياق، فكلمة "يد" معناها الحقيقي العام هو "الجارحة"، ولكنها تحمل معنى آخر إذا وضعت في السياق، فإذا قلنا: إذْ أصبحت بيد الشمال زمامها. أو قلنا: له أيَادٍ عليّ سابقةٌ. فالكلمة "يد" حملت معان جديدة هي حقيقة في السياق ودعوى أنّها مجاز محض تحكم ناتج عن توهم وتصوّر في الذهن لا يوجد ما يؤيّده في الواقع اللّغوي، فإذا قلنا: يد الإنسان فقد خصصنا هذه الكلمة بيد الإنسان، وإذا قلنا: يَدُ العربة، تحدّد معناها بشكل آخر خاص بالسياق. وإذا قلنا: يَدُ الماكنة، أعطانا معنى جديدًا، وكذلك: يَدُ الدابة، وكلمة يَد في الآية الكريمة: "يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ" (الفتح: 10) لها معنى جديد يُحَدّده السياق وهو يليق بالذات الإلهية.[5] وإذا ترجّح أنّ معنى الألفاظ

---

[1] ابن تيمية، الإيمان، مصدر سابق، ص: 79، 80، ومجموعة الفتاوى، ج 7، مصدر سابق، ص: 473.

[2] مراد كامل، دلالة الألفاظ العربية وتطورها، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ،1963، ص: 22.

[3] علي محمد علي سليمان، المجاز وقوانين اللّغة، مرجع سابق، ص: 168 بتصرف.

[4] ابن تيمية، الإيمان، مصدر سابق، ص: 79، 80، ومجموعة الفتاوى، ج 7، مصدر سابق، ص: 109، 110، ومجموعة الفتاوى، ج 20، ص: 473، 474..

[5] مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، مصدر سابق، ص: 193.

يتحدّد بضمه إلى غيره في السياق، فإنّ ذلك يعني أننا لسنا إزاء نقل للألفاظ من المعاني الحقيقية إلى المعاني المجازية، وإنّما نحن إزاء أوضاع لغوّية جَديدَة لمعان جديدة، وكل وضع جديد حقيقة في معناه الجديد.[1]

وهذا الكلام هو ما اتجهت إليه الدراسات اللّغوية المعاصرة فنجد أن فندريس يرى أن السياق "هو الذي يعيّن قيمة الكلمة، إذ تُوجَدُ في كل مرة تُستعمل فيها في جَوّ يحدّد معناها تحديدًا مؤقتا، والسّياق هو الذّي يَعْرض قيمة واحدة يعينها على الكلمة، على الرّغم من أن المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها".[2] فوظيفة السياق هي تخليص الكلمة من الدلالات التي قد تحملها مفردة أو في سياقات أخرى، ويترك فرصة للذاكرة للعمل على تحديد هذا المعنى، ويريحها من كم هائل من الاحتمالات، ويعطي الكلمة قيمة معنوية مختلفة عن غيرها.وهذا ما يشير إليه أيضا عالم اللّغة "دي سوسير" من أن معنى ودلالة الكلمة لا يتحدّد إلا إذا وقفت في سياق محدّد فالسياق عنده "يتركّبُ دائما من وحدتين متتاليتين فأكثر والكلمة إذا وقعت في سياق ما لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق ولما هو لاحق بها أو لكليهما معا".[3]

خاتمة:

فالدارس للمفاهيم المجازية يدرك أنّها أهملت دور السّياق بل أقصته تمامًا عند حديثها عن هذه المفاهيم ونظرت إلى الألفاظ مفردة مجردة من السوابق واللّواحق وبعد تحديد المفاهيم اتجهت إلى السياق وحاولت أن تتحكم في دلالات الألفاظ المركبة،وإعطائها تلك المعاني التي حددّتها في الإفراد، مع العلم أنّ الثابت من هذه الألفاظ أنّها لم تحدّد معانيها إلا من خلال السياق الذي نقل عن العرب في كلامها. فالسياق هو الحكم عند تأرجح المعنى بين دلالة الألفاظ وهي مفردة، ودلالاتها في التركيب المعيّن، فيعطيها المعنى المناسب لها ويكسب السامع أو القارئ الفهم الدقيق من خلال توجيه ذهنه للبحث في السياق فقط.

قائمة المصادر و المراجع :

- أحمد بن فارس(2001)، معجم مقاييس اللّغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أمين الخولي، مشكلات حياتنا اللّغوية، دار المعرفة، بيروت.
- إسماعيل الجوهري(1987)، الصحاح، دار العلم للملايين،(ط4)، بيروت.
- ابن تيمية(1997)، مجموعة الفتاوى، دار الوفاء، (ط1)،الرياض.
- ابن تيمية(2013)، الإيمان، دار ابن الجوزي،(ط1)، القاهرة.
- ابن منظور الإفريقي(1992)، لسان العرب، دار صادر،(ط)، بيروت.
- ابن كثير(2004)، تفسير القرآن العظيم، مكتبة الصّفا،(ط1)، القاهرة .
- بدوي طبانة(1977)، معجم البلاغة العربية، (ط4)،ابن حزم.
- تيسير عباس محمد الشريف(2011)، القرينة في البلاغة العربية، دراسات بيانية، عالم الكتب الحديث، إربد، (ط1)،الأردن.

[1] المصدر نفسه، ص: 193.

[2] محمد عبد الله علي سيف العبيدي، دلالة السّياق في القصص القرآني، وزارة الثقافة والصناعة، صنعاء، اليمن، 2004م، ص: 17.

[3] فارديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تقريب، صالح الغرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، تونس، 1985م، ص: 186.

- جابر عصفور(1992)، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي، (ط3)،بيروت.
- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة، دار إحياء الكتب العربية، ط4 ، القاهرة.
- هادي فرحان الشجيري(2001)، الدراسات اللّغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية، دار البشائر الإسلامية، (ط)، بيروت، لبنان.
- الخطيب القزويني(1999)، الإيضاح في علوم البلاغة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع،(ط1)، القاهرة.
- سعيد النكر(2012)، المنهجية الأصولية والبحث البلاغي،عالم الكتب الحديث،(ط2)،الأردن.
- السكاكي(2000)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمّية،(ط1)، بيروت، لبنان.
- الشوكاني(2000)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفضيلة، (ط1)،الرياض.
- ضياء الدين ابن الأثير(1983)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، منشورات دار الرفاعي، (ط2)،الرياض.
- عبد القاهر الجرجاني1991)، "أسرار البلاغة"، تحقيق: محمود محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع،(ط1) القاهرة.
- عبد المجيد جمعة(2005)، اختيارات ابن القيم الأصولية،دار ابن حزم،(ط1)، بيروت، لبنان.
- عبد العظيم المطعني(1014)، المجاز في اللّغة والقرآن بين الإجازة والمنع، (3)،مكتبة وهبة.
- عالم سبيط النيلي(2007)، الحل القصدي للغة في مواجهة الاعتباطية، دار المحجة البيضاء،(ط1)، بيروت.
- علي محمّد علي سلمان(2010)، المجاز وقوانين اللّغة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(ط1)، بيروت.
- عبد الرّحمن حسن الميداني(2010)، البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم،(ط3)، دمشق.
- فخر الدين الرازي(2004)، المحصول في علوم أصول الفقه، مكتبة نزار مصطفى الباز، (ط2)،مكة المكرّمة.
- فخر الدين الرّازي(2003)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، الدار العربية للكتاب،طرابلس، ليبيا.
- مهدي صالح السامرائي(2013)، المجاز في البلاغة العربية، دار ابن كثير،(ط1)، دمشق، سوريا.
- محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، دار نهضة مصر، القاهرة.

محَمَّد الخِيمِي(2010)، القرينة عند الأصوليين وأثرها في القواعد الأصولية، مؤسسة الرسالة، ناشرون،(ط1).

- مهدي صالح السامرائي(2008)، تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، دار عمار،(ط1)، عمان
- مراد كامل(1963)، دلالة الألفاظ العربية وتطورها، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
- محمد عبد الله علي سيف العبيدي(2004)، دلالة السّياق في القصص القرآني، وزارة الثقافة والصناعة، صنعاء، اليمن.
- محمد بدري عبد الجليل(1982)، المجاز وأثره في الدّرس اللّغوي، دار النهضة العربية ،بيروت
- يحي بن حمزة العلوي(2002)، أسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية، صيدا، (ط1) بيروت.